

## ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

وذلك لأنّ تنفيذ وامتثال هذه الطائفة من الأحكام لا يتم من دون وجود أمرين، لا بد منهما، لتنفيذ هذه الأحكام، وهذان الأمران هما: 1 - القوة والنفوذ وبسط اليد. 2 - الشرعية. وهذان العنصران هما العنصران الرئيسيان اللذان يشكلان العمود الفقري للدولة، فلا بد من وجود قوة ونفوذ وسلطان في تنفيذ هذه الأحكام، يعاقب المختلفين، ويلزمهم بإطاعة الحكم الشرعي. ولا بد من أن تملك هذه السلطة سيادة شرعية لتمكّن من تنفيذ هذه الأحكام. وهذان العنصران هما العنصران الأساسيان المكوّنان للدولة الإسلامية، ولا تقوم الدولة إلاّ بهما، ولا يمكن تنفيذ هذه الأحكام إلاّ بهما. يقول السيد البروجردي (رحمه الله): (إنّ في الاجتماع أموراً لا تكون من وظائف الأفراد، ولا ترتبط بهم، بل تكون من الأمور العامّة الاجتماعية التي يتوقّف عليها حفظ نظام الاجتماع، مثل: القضاء، وولاية الغيّب، والقضاء، وبيان تعريف اللقطة، والمجهول المالك، وحفظ الانتظامات الداخلية، وسدّ الثغور، والأمر بالجهاد، والدفاع عند هجوم الأعداء، ونحو ذلك ممّا يرتبط بسياسة المدن، فليست هذه الأمور ممّا يتصدّى إليها كل أحد، بل تكون من وظائف قيّم الاجتماع، ومن بيده أزمّة الأمور الاجتماعية، وعليه أعباء الرئاسة والخلافة). ثم يقول (رحمه الله) عن الإسلام: إنّ (أكثر أحكامه مرتبطة بسياسة المدن، وتنظيم الاجتماع، وتأمين سعادة هذه النشأة، ولأجل ذلك اتّفق الخاصة والعامّة على أنّه يلزم في محيط الإسلام وجود سائس وزعيم يدير أمور المسلمين، بل هو من ضروريات الإسلام وإن اختلفوا في شرائطه وخصوصياته، وأنّ تعيينه من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو بالانتخاب العام) [46].